

حلول انتقالية للمهجّرين في القرن الإفريقي

نسيم مجيدي وساغاريكا دادو-براون

بمقدور اللاجئين أن يساهموا مساهمة كبيرة في اقتصاد دول اللجوء. ولا بد لهذا الغرض من توفير الدعم البنيوي، القانوني والسياسي لما يحمله من أمر حساس في تعزيز هذه المساهمة وتعظيم الفرص المتاحة.

هذه الأمثلة بروراً عوائد الضرائب والبلديات. ومثل اللاجئين مصدرًا ماليًا غير مستغل من ناحية الضرائب المفروضة على المشروعات التجارية التي يديرها اللاجئون، ومع أنّ اللاجئين تفرض عليهم الضرائب بطريقة غير مباشرة من خلال استهلاكهم للمنتجات وإجرائهم للمدفوعات الأخرى، يرحب اللاجئون أنفسهم بضرورة استحداث آلية ضريبية رسمية إذا ما صاحبها تصريح رسمي بإدارة أعمالهم التجارية.

ووفقاً لأحد ممثلي مديرية شؤون اللاجئين في توركانا: «لقد بدأت توركانا بتعلم التركيز على أهمية مخيم اللاجئين. فالمقاطعة تجمع الآن المال من لاجئي كاكوما التي تعد واحدة من نقاط التحصيل في الإقليم.» وفي كينيا كما الحال في دول أخرى في المنطقة، غالباً ما تكون المواقع التي يعيش فيها اللاجئون مهمشة، ولا تولد دخلاً كبيراً، وتقام عادة تلك المواقع في أراضٍ جافة أو شبه جافة. وقد تتحول الحاجة المحلية للحصول على قوة مالية أكبر لدعم خطط الإنماء في المقاطعة إلى عائد مفيد للاجئين المستعدين للعمل أو إدارة المشروعات التجارية ودفع المستحقات الضريبية لقاء ذلك.

وإذا أُريد تعزيز المساهمات المالية من اللاجئين فلا بد من إعطائهم تصاريح للعمل. وفي هذا الوقت، تصدر تصاريح العمل مركزياً في العاصمة (نيروبي) وتخضع لمسؤولية وزارة الهجرة. فإذا نُقلت هذه السلطة من المركز إلى الأقاليم الأخرى، فلعلها ستفتح للاجئين بطريقة أسرع وستسمح للإدارة المحلية بتسجيل اللاجئين ومشروعاتهم التجارية تمهيداً لفرض الضرائب عليهم. وإذا نُقلت الخدمات الأخرى التي تقدمها وزارة الهجرة من المركز إلى المخيمات، فسوف يمكن في ذلك تحصيل إيرادات أخرى لغايات الدمج الاقتصادي المحلي وتوليد الإيرادات المحلية وهذا ما يؤدي إلى بناء حافظ اقتصادي محلي.

وسيكون تأسيس إطار العمل العام بين الحكومة الوطنية والأقاليم التي تستضيف اللاجئين نقطة الانطلاق لتحقيق المشاركة الفعالة للمقاطعات في إدارة اللاجئين. وحالياً، في ظل اللامركزية وتحويل السلطات إلى المقاطعات في كينيا، أصبحت القرارات التي كانت يوماً ما تتخذ على مستوى الحكومة المركزية تخضع لقرار الإقليم، وذلك لاستشارة

لو أننا أزلنا البحث عن الحلول الدائمة من أجندة الهجرة لأصبح بإمكان هذه الأجندة بدلاً من التركيز على الحركة نفسها وأسبابها أن تسلط الضوء على بعض المزايا والفوائد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكن أن تأتي بها الحلول الدائمة دون اللجوء ككل. وبسبب وجود فجوة واسعة في بعض الدول بين الأحكام القانونية الحالية الخاصة باللاجئين من جهة وتنفيذها بعدالة على أرض الواقع من جهة أخرى، ينتج في معظم الأحيان قيود هائلة ومزعجة على قدرة اللاجئين على الوصول إلى وثائق الإثبات والخدمات وحرية الحركة، وحق العمل وحق امتلاك العقارات.

وما نحتاج إليه الآن آلية أو نظام يمكنه جمع الجهود المشتتة والمشردمة ضمن أجندة جماعي، وذلك بإشراك جميع الفاعلين العاملين على الحلول بحيث لا يقتصر هؤلاء الفاعلين على الجهات الإنسانية فحسب، بل يتضمن الفاعلين الإنمائيين والقطاع الخاص والجامعات والمجتمع المدني، بل يجب أن يتخطى ذلك الحكومة الوطنية بإدراج السلطات المحلية والإقليمية. ولا بد من تقديم مثل هذه المنظومة التعليمية وذلك من أجل إحداث نقلة في التركيز العام المنصب حالياً على انعدام الأمن والتهديدات إلى إجراء النقاشات الإبداعية، وبدء التفكير بالحلول. فالاعتبارات الأمنية وليست الشواغل الإنسانية والإنمائية تسيطر على كثيرين من السياسات الناعمة لشؤون اللاجئين في منطقة القرن الإفريقي وتتسبب إلى درجة كبيرة بتقويض بُنى الدعم المؤسسية للسلطات المحلية التي يُلقى على عاتقها مسؤولية التعامل مع قضايا اللاجئين.

حالة توكانا في كينيا

في كينيا، تتمثل عملية اللامركزية، وهي نقل السيطرة الحكومية من المركز إلى مستوى الأقاليم، عنصراً حساساً ومهماً لإنجاز الحلول الانتقالية للاجئين^١.

ويقع مخيم كاكوما للاجئين في مقاطعة توركانا في الإقليم الشمالي الغربي من كينيا. وعلى المستوى المحلي، لا بد من عقد شراكة بين الفاعلين المحليين من خلال التداخلات المحلية، لأن ذلك مهم جداً في تعزيز الاعتماد الذاتي للاجئين الذين طال لجوؤهم وكذلك المجتمعات المحلية على حد سواء. ومن أكثر

● **إثيوبيا**، وضعت إثيوبيا سياسة الإقامة خارج المخيمات التي سمحت للاجئين الإريتريين في إثيوبيا بالعيش خارج مخيمات اللاجئين في البيئات الحضرية. وينظر إلى هذه السياسة على أنها انطلاقة قوية لاستحداث الحلول الحضرية كبداية للمخيمات. ومع أن ذلك يمثل إشارة إيجابية للمشاركة في العثور على حلول، ما زال التطبيق حتى الآن بطيئاً.

● **أوغندا**، يوفر قانون اللاجئين لعام ٢٠٠٦ واللوائح التنظيمية لعام ٢٠١٠ كثيراً من الالتزامات الدولية على أوغندا في القانون المحلي، وتهدف أجندة التحويل الوطني إلى تجسير الهوة بين استجابات إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ والمقاربات الإنمائية بعيدة الأمد.

● **الصومال**، تضمنت جهود البحث عن الحلول الدائمة تأييد فكرة إدماج المهجرين الصوماليين، في الإطار العام الخاص بالصومال الذي تقوده الحكومة تدعمه الجهات المانحة والذي استمر بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٦. وأدى هذا التأييد إلى إدراج التهجير والحلول على أنهما من أهم القضايا في الجلسات التشاورية لحظة الإغاء الوطنية التي تعمل الحكومة الفيدرالية في الصومال على صياغتها.

نسيم مجيدي nassim.majidi@samuelhall.org

مؤسس ومدير مشارك، صمويل هول

ساغارिका دادو-براون

saagarika.dadu@samuelhall.org

باحث، صمويل هول samuelhall.org

بنيت هذه المقالة على بحث أجرته منظمة صمويل هول وقدمته إلى الأمانة العامة الإقليمية للحلول الدائمة

١. الأمانة العامة الإقليمية للحلول الدائمة / صمويل هول (2015) «أبلولة انتقال الملكية في كينيا: فرصة للحلول الانتقالية للاجئين؟»

www.drc.dk/media/1419712/final_devolution_report_230715.pdf

(Devolution in Kenya: Opportunity for Transitional Solutions for Refugees?)

٢. انظر صمويل هول (2014)، العيش خارج المخيم: بديل للمساعدات القائمة على المخيمات للاجئين الإريتريين في إثيوبيا.

(Living out of camp: Alternative to camp-based assistance for Eritrean refugees in Ethiopia)

<http://tinyurl.com/SamuelHall-LivingOutOfCamp>

ويمنح المقاطعات السلطة على المصادر وتوزيعها وآليات التمويل أيضاً، تظهر طرق كفيفة بإحداث أثر إيجابي على شؤون اللاجئين. ومن هنا تدعو منظمات المجتمع المدني المحلي والدولية المقاطعات إلى استخدام جزء من موازنتها لبرامج اللاجئين. وهذا ما يحدث حالياً ولو كان بطريقة غير مباشرة في توركانا، حيث يستفيد كل من أفراد المجتمع المحلي واللاجئون على حد سواء من بعض مخصصات الموازنة في المقاطعة وبرامجها

وهناك ثلاثة مكونات للمشاركة المبدئية للحكومات الإقليمية في قضايا اللاجئين وهي: الإنماء القائم على المجتمعات المحلية، وقض النزاعات، وقطاع الصحة والتعليم. وهناك مشاركة فعلية لمقاطعتي جاريسا وتوركونا المستضيفتين للاجئين، ومنظمات المساعدات في توفير الخدمات للاجئين والمجتمعات المضيفة. لأنهما تدركان دور اللاجئين وأهميتهم على أنهم فاعلون اقتصاديون رئيسيون. ولا بد من توفير هذه المشاركة على المستوى المحلي لما تمثله من أهمية في تحويل الحلول الانتقالية إلى حلول دائمة، بل يمكن تكرارها وتعيدها في بيئات الجوء المطول.

ممارسة جديدة

هناك أمثلة أخرى من الممارسات الجديدة ندرج منها ما يلي:

● **كينيا**، خصصت الحكومة المحلية ١٥٠٠ هكتار من الأراضي لبناء مستوطنة جديدة هي كالوبيا لاستيعاب ما يصل إلى ٦٠ ألف لاجئ، وذلك من أجل تخفيف الاختناق الحاصل في مخيم كاكوما للاجئين. وفي مقاربة جديدة تدمج الاقتصادات المحلية واقتصادات اللاجئين في التخطيط للموقع الجديد سوف يستخدم ٩٠٠ هكتار من الأراضي لتوطين اللاجئين، وأما ما يتبقى منها (٦٠٠ هكتار) فسوف تخصص للنشاطات الاقتصادية بما فيها الزراعة.